



عملة الفقه (3)

الفصل الدراسي الثالث

د. عبد الله بن منصور الفيلي

الدرس السابع

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أحكام القرض والدين.

- وقد شرع الله جل وعلا للناس أن يكون بينهم أخذ وعطاء، وبيع وشراء، ومعاوضة ليتحقق بذلك ما يحتاجون إليه في دنياهم ومعاشهم.
- ولما كان الأغنياء بحاجة إلى الفقراء؛ ليقوموا بخدمتهم وقضاء أشغالهم ومهامهم بعوض يأخذونه وأجرة على ذلك، كان أيضاً الفقراء بحاجة إلى الأغنياء؛ للتكسب من وراء ذلك، وأخذ ما يكون مقابل تلك الأعمال. ونظراً لأن المال هو عصب الحياة، بين هؤلاء وأولئك، الذي لا يستغني عنه أحد في تحقيق مصالحه في دنياه.
- تشرع الله جل وعلا من الأحكام ما يمكن الجميع من تحقيق تلك الحاجات بعيداً عن الوقوع في المحرمات.
- ولدى كثير من أصحاب البضائع والتجار والأغنياء ما يحتاجون معه إلى بيع تلك البضائع؛ إلا أنهم قد لا يجدون من يقدر على شرائها بالمال الحاضر النقدي، فكان عندئذ هناك ما يسمى ببيع الأجل، والبيع كما لا يخفاكم إما أن تكون بيعاً حاضراً معجلاً نقداً، وهو الأصل في البيع عند الإطلاق، أو تكون بيعاً أجلاً وهو لا يخلو إما أن يكون أجلاً في أحد الثمنين، أي إما في الثمن أو المثمن، أو يكون أجلاً في كليهما، وهذا هو الممنوع شرعاً، وهو بيع الكالئ بالكالئ لا سيما إن كان موصوفاً بالذمة بموصوف بالذمة.
- ثم إن المرء قد يحتاج فيما يحتاج أيضاً من بيعه أو غير بيعه وشرائه قد يحتاج إلى النقد أو المال ولا يمكنه الوصول إليه إلا على سبيل المعاوضة، لكن ما عنده شيء يعاوض عليه، لا يمكن شيئاً، فيكون عندئذ القرض؛ لأن القرض في حقيقته تبرع ابتداءً، لكنه معاوضة انتهاءً، حيث إن ليس كل من يملك المال تطيب نفسه ببذله لطالبه أو محتاجه من غير عوض، وإنما تكون المعاوضة على نوعين:
 - ✓ إما معاوضة عند التعاقد، فتعطيه المال، ويعطيك ما يقابله من بضاعة ونحو ذلك،
 - ✓ أو تكون المعاوضة ليست ابتداءً وإنما انتهاءً، كما هو الحال في القرض، فيعطيك المال وتعيده إليه في وقته أو عند تيسر ذلك لك، سواء كان بأجل أو بغير أجل على ما سيأتي في الخلاف في حكم تأجيل القرض من عدمه.
- ولذلك جاء الشرع بالحث على القرض بالنسبة للمقرض فهو مستحب في حقه اتفاقاً، وقد روي مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم أن القرض مرتين كالصدقة مرة، فالقرض نصف الصدقة عندئذ، وإن كان هذا الحديث فيه ضعف، إلا أن العموم الدال على فضل تفريج الكربات كاف في هذا الباب؛ لبيان الفضل ورفع الدرجات، «من فرج عن مؤمن كربة، فرج الله عنه كربة من كُرب يوم القيامة».
- «والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه»، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم كما في الصحيح، ولذلك يشرع القرض بالنسبة للمقرض، أما المقرض فإن القرض في حقه وإن كان مباحاً من حيث الأصل،

إلا أن ذلك مقيد بالحاجة ، فمن لم يكن محتاجا للقرض فإنه قد يقع فيما يُكره عليه فعله فإن لم يكن عازما على أدائه ولا محتاجا لاقتراضه فهو يقع في أشد من الكراهة. **«فمن أخذ أموال الناس يريد إتلافها أتلفه الله»** كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فيما روى البخاري.

- ولذلك يا إخوة أهيب بنفسي وإخواني وأخواتي أن يحذروا من التوسع في الاقتراض، فإنه إنما يُشغل المرء ذمته، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم كما في حديث أبي قتادة إذا أوتي بالرجل سأل هل عليه دين، فإن قيل عليه دين قال: **«صلوا على صاحبكم»**، كما روى ذلك سلمة بن الأكوع في البخاري، فقال أبو قتادة: هو علي يا رسول الله، فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- وفي حديث جابر عند أحمد كان عليه ديناران، فقال أبو قتادة: أنا أقضيها يا رسول الله، فصلى عليه ثم قال من الغد: **«هل أدبت دينه أو ما فعل الديناران»** ، فقال: مات بالأمس، أي ما له إلا يوم واحد، فلما رآه بعد ذلك، قال: قد قضيت، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: **«الآن، برد جلدته»**، وهذا يؤكد أن نفس المؤمن كما جاء في الحديث الآخر معلقة بدينه، ولذلك جاء أيضاً في الصحيح في مسلم أن الشهيد يغفر له كل ذنبه، إلا الدين، وهذا إن دل فإنما يدل على خطورة الدين، وأنه يبقى في ذمة صاحبه، وإنه مما يحول بينه وبين تمام المغفرة والتكفير.
- والحق أن الناس الآن توسعوا كثيراً، حتى إن بعضهم إذا أراد أن يسافر للتنزه للسياحة، اقترض، فأشغل نفسه ولربما مات في يومه أو ليلته، أو أعسر، أو شُغل بفترة الديون، فترتب على ذلك أن تتراكم عليه الالتزامات، والحقوق، ثم لا يستطيع قضاءها وقد كان مفرطاً في أول أمره، فأوقع نفسه فيما يستعاذ منه، ولذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم كما في الصحيح يكثر أن يستعيز من المأثم والمغرم، فقال له رجل: أراك تكثر من الاستعازة من المغرم، قال: **«إن الرجل إذا غرم»** أي إذا استدان **«حدث فكذب، ووعد فأخلف»** ، وهكذا فعلاً حال كثير من المدنيين، ربما يكذب فيقول أنا لا أستطيع وهو يستطيع، أو يعد فيقول سأعطيك بعد شهر أو شهرين، ثم يمكث سنة وسنتين، ثم إذا كثر عليه ذلك، اعتاد عليه فصار فيه خصلة من خصال النفاق، ثم لا يزال الدين بالرجل حتى يفقد كثيراً من مروءته فضلاً عن دينه.
- ولذلك أيضاً جاء عنه عليه الصلاة والسلام أنه كان يستعيز من غلبة الدين وقهر الرجال، وهذا الكلام كما ذكرت يُوجّه فيه من توسع هذا الباب، أما من احتاج، وكان لديه ما يستدعي أن يقترض لأجله، من تطبب أو دواء أو دراسة لأبد له منها، أو حاجة يحتاج إلى أن يستقرض لأجلها، فالأصل في ذلك الإباحة على أن لا يأخذ إلا قدر حاجته، وأن يجتهد في سداد دينه، وأن يوثق ذلك ويكتبه، أو يشهد عليه حتى لا ينسى فيقع عندئذ ما يُخشى من الوقوع فيه.
- وهذا الحقيقة الأمر بهما أن نذكر فيه أنفسنا وغيرنا، لا سيما في هذا الزمن الذي كثرت فيه الماديات، وصار الناس يركضون وراء الكماليات، ويباهي بعضهم بعضاً للأسف فيضطر أحياناً إلى مثل هذه التجاوزات، وأخطر ما في الأمر أن يكون المرء متساهلاً في هذا الباب ليس على باله أن يؤدي هذا الدين أو يسعى فيه إعادة المال لصاحبه، وهذا تعريض النفس لخطر عظيم، فبيان النبي صلى الله عليه وسلم أن أخذ أموال الناس يريد إتلافها أتلفه الله، هذا في حقيقة الأمر قد يشمل الدنيا والآخرة، فتتلف عليه حاله في دنياه،

والأخطر من ذلك أن تتلف عليه آخرته، فيحاسب على ذلك حساباً عسيراً، والله يقول ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: 29].

• اسأل الله جل وعلا أن يبرئ ذمنا، وأن يعننا وإياكم على أداء الحقوق، والأمانات، فقد قال جل وعلا: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: 58]، وأي أمانة أعظم من مال استأمنك صاحبه عليه، سواء كان هذا عن عوض، يعني عن بيع وشراء، وكان بيع أجل، والثمن لا زال في ذمتك، أو كان قرضاً وهو أعظم لأن القرض إنما هو حقيقة الأمر للتبرع والإرفاق، ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [الرحمن: 60]، وفي كل من الحالتين فالمؤمن مسئول عن أداء الحقوق وهي مبنية على المشاحة، وقد حُرِّمَ من تمام المغفرة ما دام في رقبته حق لأخيه المسلم، نسأل الله جل وعلا أن يغفر لنا وإياكم وأن يقيئاً شرتلك المزالق.

مراجعة لدرس الماضي.

• ما هو عقد الاستصناع وما الفرق بينه وبين السلم؟

✓ عقد الاستصناع هو في الحقيقة يقوم على الصنعة، وهو بمعنى السلم لكنه يفترق عنه في التطبيق المعاصر بأن الثمن لا يقدم كاملاً، وأنه يشترط فيه الصنعة، أما السلم فلا يشترط فيه الصنعة، قد يكون كما تقدم تمر مثلاً، أو تكون بضاعة جاهزة، لكنها موصوف في الذمة، غير معينة، هذا فرق.

✓ السلم يجب فيه تقديم كامل المبلغ، ولا يجوز تأخير شيء منه، وإذا أخرج المبلغ بكماله أو جزء منه صار عندئذ من بيع الدين بالدين، أو الكالئ بالكالئ، ولم يكن سلماً مشروعاً.

• صورة الاستصناع ما يمكن أن نمثل عليه مثلاً بصناعة الطائرات الآن، فتجد أن الدول مثلاً تشتري من مصنع الطائرات مجموعة من الطائرات بمواصفات معينة في مدة متفق عليها مؤجل، هو كالسلم، ولاحظ أنه هنا لا بد من صناعة والثمن لا يمكن للمشتري هنا أن يقدم المليارات دفعة واحدة في مجلس العقد كما هو الحال في السلم، وإنما يقدم دفعة، ثم تليها دفعات حتى يتم هذا المصنوع.

• هذا ما يسمى بالاستصناع، أبسط منه، هذا مثال كبير مثال دولي، نأخذ مثال فردي، وهو ما تصنعه أنت عند خياطة ثوبك، تذهب إلى الخياط، وتطلب منه أن يفصل لك ثوباً، وتعطيه جزء من الثمن، نفترض أن الثوب مائة ريال، تعطيه مثلاً خمسين ريال، أو أقل من ذلك، ثم تتفق معه بعد أيام على استلام هذا الثوب، فلاحظ أن هنا صنعة (خياطة) الثمن مقدم شيء منه، وهناك أجل له وقع في الثمن، هذا يكون استصناعاً، وهذا عند جمهور أهل العلم ممنوع شرعاً، عند جمهور الفقهاء عدا الحنفية فهم من أجازوه للاستحسان والحاجة.

• وذلك لأن الاستصناع فيه شيء ظاهر من بيع الدين بالدين، من جهة أن المبلغ لا يقدم بكماله، فمثلاً صاحب الثوب الآن قدم خمسين بالمائة وبقي خمسين بالمائة، الخمسين بالمائة الأخرى هذه دين بدين، فلم يتم الحقيقة دفع الثمن ولا استلام الثوب، ولذلك منع الفقهاء من هذه الصورة إلا أن قول الحنفية قد استقر عليه العمل عند أهل العلم في القرون المتأخرة.

• وأجازوا عندئذ هذه الصورة، صورة الاستصناع، ومن معاني إجازة هذه الصورة أن الصنعة والقدرة عليها تخفف شغور وخلو العقد من الثمن المتبقي عند المستصنع وهو المشتري.

- ولذلك يُقال بأن هذه الصورة من صور التطبيق المعاصر الآن، وهي فيما إذا كانت على وجه الاستصناع، أما إذا لم تكن على وجه الاستصناع، بمعنى شخص أو شركة أو دولة تريد شراء بضاعة على سبيل التوريد، **فما هو التوريد؟**
- التوريد كالاستصناع لكن ليس فيه صنعة. يعني يستورد مثلاً من شركة تباع أجهزة طبية، لا تصنعها، هي تباعها، تستورد منها هذه الأجهزة على سبيل التوريد، أي في شكل دفعات يدفع لها المبلغ، وتستلم منها الأجهزة، وغالبًا يكون في العقود الكبيرة.
- هذه الصورة وهي صورة التوريد قد اختلف فيها الفقهاء المعاصرون كثيرًا، وإن كانت تقارير الفقهاء المتقدمين الأئمة الأربعة المنع منها، لما ذكرنا من صورة الكالئ بالكالئ، المؤخر الذي لم يقبض بالمؤخر الذي لم يقبض.
- والمعاصرون اختلفوا فيها، ورأي مجمع الفقه الإسلامي أن هذه الصورة صورة التوريد ممنوعة شرعاً، لتحقيق المحذور مما ذكرناه من بيع الكالئ بالكالئ.

باب القرض.

{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد..، فاللهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والمجاهدين وجميع المسلمين.

قال ابن قدامة رحمه الله:

باب القرض

عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرة، فقدمت عليه إبل الصدقة، فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكرة، فرجع إليه أبو رافع فقال لم أجد فيها إلا خياراً رباعياً، فقال: «أعطه فإن خير الناس أحسنهم قضاء».

- تعريف القرض دفع مال لمن ينتفع به ويرد بدله، أي أن تعطيه المال، ما هو لأنه باع عليك، وإنما تعطيه لأجل أن ينتفع به، وتعطيه لأجل أن ينتفع به لا على سبيل التملك المطلق، وإنما على سبيل المعاوضة بالرد فيما بعد.
- ولذلك قال: دفع مال لمن ينتفع به ويرد بدله، أو ويرد مثله.
- والأصل في مشروعية القرض الأدلة التي أشرنا إلى شيء منها قبل قليل، سواء كانت الأدلة العامة «من فرج عن مؤمن كربة» أو الأدلة الخاصة «من أقرض مسلماً مرتين كان كصدقة مرة»، كما جاء مروياً عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد صححه الألباني رحمه الله تعالى.
- والله جل وعلا يقول: ﴿إِنْ تُقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَضَاعِفْهُ لَكُمْ﴾ [التغابن: 17]، ويقول: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيَضَاعِفْهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: 245].
- وهذه الآيات ليست على سبيل القرض المعروف، وإنما هي في الحقيقة للدلالة على الصدقة، وهذا الحقيقة من بيان أثر الصدقة وفضلها، وأنها محفوظة لصاحبها وأن الله جل وعلا يربها له كما يربي أحدكم فلوة، وفي

الحديث هنا، حديث أبي رافع رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرة.

- والبكر هو في الحقيقة نوع من الإبل صغير، فقال قدمت عليه إبل الصدقة، فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكرة، صغير عمره سنة، لكن أبا رافع لم يجد في الإبل إلا خياراً رباعياً، عمره أربع سنوات، أفضل منه، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم عندئذ أن يقضيه هذا الخيار الرباعي، وقال -عليه الصلاة والسلام: **«إن خير الناس أحسنهم قضاء»**.

- وهذا الحديث دال على مشروعية القرض، وهو أيضاً دال على مشروعية الوفاء بأزيد من ما اقترض ، وذلك كما سيأتي مشروط بأن لا تكون الزيادة على سبيل الشرط.
- وقد أجمع أهل العلم على مشروعية القرض من حيث الأصل، والقاعدة فيما يقرض: أن كل ما يصح بيعه يصح قرضه، فما لا يصح بيعه، لا يصح قرضه، مثل المال المحرم، فلا يقرض، المال الموقوف؛ لأنه لا يصح بيعه، لا يصح التصرف به، فعندئذ لا يصح قرضه، المال المرهون؛ لأنه توثقة للدين، محبوس عليه، لا يصح التصرف في رقبته، فلأنه لا يصح بيعه، لا يصح قرضه وهكذا، وهذه قاعدة مفيدة في هذا الباب.

{قال: وَمَنْ اقْتَرَضَ شَيْئًا، فَعَلَيْهِ رَدُّ مِثْلِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَرُدَّ خَيْرًا مِنْهُ}.

- لما تقدم من حديث أبي رافع، الواجب هو رد المثل، وذلك لأن القرض يجري في الربويات ، فالأصل في القرض أن يكون بالمال، والرد يكون كذلك بالمثل، والبدل مثل ، فإذا أقرضك شخص نقود مائة ريال، فالأصل أن يردها لك مائة ريال، ولذلك لو زادك عليها، رد لك مثلاً مائة وعشرين، نقول: إن كان هذا الرد على سبيل الشرط، فأنت أقرضته، قلت له: نعم، تعطيني المائة مائة وعشرين، تردها لي بزيادة، فهربا الجاهلية، الذي قال الله فيه: **{لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً}** [آل عمران: 130]، وهو محل اتفاق على التحريم، ومن أخطر ما يكون صنيعاً.

- أما إذا الشخص اقترضت منه مائة، يوم جاء يوفيك، قال تفضل، هذه مائة وعشرين، ما اشترطتها أنت، فهذا من قبيل حسن القضاء، كما في حديث أبي رافع، وخياركم أحسنكم قضاءً، وهذا الحقيقة من كمال الخلق، الذي يدعو الشرع لمثله، ولا يمنعه، لكن لو كان على سبيل الشرط، فإنه يمتنع عندئذ؛ لأنه يكون من الربا المحرم.

{قال: وَأَنْ يَقْتَرِضَ تَفَارِيقَ وَيَرُدَّ جُمْلَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ بِشَرِّطٍ}.

- يعني يجوز له أن يقترض تفاريق، ما معنى تفاريق؟ يعني أنا أخذ منك يا شيخ سعد كل شهر مائة ريال، بعد ستة أشهر تصير ستمائة ريال، في شهر ريال الشهر السابع إذا افترضنا أن فعلنا هذا من الآن، ماذا صنعت؟ قلت له: تفضل، هذه الستمائة ريال، فأنا اقترضت تفاريق، يعني مفرقة، ثم رددتها جملة مرة واحدة، فيه فرق في المبلغ، أليس كذلك؟ من جهة تفرقة وجمعه، ولكن هذا لا بأس به، بشرط ألا يكون على سبيل الشرط، لماذا؟ لأنه لو كان على سبيل الشرط، كان نوعاً من المنفعة؛ لأنه أنت لم تأخذ مني المبلغ دفعة واحدة، وإنما أخذته على دفعات، ثم رددته لي دفعة واحدة، سواء كان بهذه الصورة، أو كان عكس ذلك، كما سيذكر المؤلف.

- أما قوله: وأن يقتض تفاريق، ويرد جملة، إذا لم يكن شرطاً، لما ذكرنا من أنه يجزئ نفعاً للمقرض، مثل حفظ المال عندهم من السرقة، أو الإسراف، وأيضاً وجود الضمان في هذا القرض على المقرض، ونحو ذلك مما ذكرنا أنه يتحقق مع الاشتراط على المقرض أن يرد المال جملة واحدة، ويأخذه تفاريق.
- قال المؤلف بعد ذلك: وإن أجله لم يتأجل، وهي صورة مرتبطة بالتي قبلها، يعني لو قال: أنا سأخذ منك القرض، الستمائة ريال، الألف ريال، ولكن لن أسددك إلا بعد سنة، **اتفقنا؟** فقلت: اتفقنا، أجله، المقرض أجل القرض بالنسبة للمقرض.
- قال: لم يتأجل؛ لأن القرض حال ولو أجل، وهذا مذهب الجمهور، **لماذا؟** قالوا: لأن القرض على خلاف الأصل، وإنما جاز للإرفاق، وإلا فالأصل فيه المنع، **لماذا المنع؟** أشرت إلى ذلك قبل قليل، لأنه في الحقيقة يرد فيه الربا من حيث الصورة، لأنه أنا لما أخذ منك ألف الآن، وأردتها إليك بعد سنة، فلاحظ أن نقود بنقود، اتفقت العلة فيهما والجنس، ومع ذلك صار التأجيل، بمجرد اتفاق العلة، ولم يتفق الجنس يكفي، فصارت تأجيل، ما صار يداً بيد، قال لك: لكن هنا لأنه ليس على سبيل المعاوضة، وإنما هو على سبيل الإرفاق والإحسان بالناس، والناس تحتاج إلى هذا جاز.
- قال الفقهاء: ولأجل هذا المعنى، لا نجيز شرط التأجيل في القرض، بأن يقول قائل: أنا لا أوافقك على سداد هذا القرض، قبل المدة التي اتفقت معك عليها، فاتفقنا بعد سنة، ما تأتيني بعد شهر وتقول: أعطني الألف، فهذا القول قائم على ما ذكرنا من منع وقوع الصورة الربوية، وجعلها شرطاً في عقد القرض.
- ذهب المالكية، وهو خيار شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمهم الله أجمعين- إلى جواز التأجيل في القرض، وأنه يتأجل بالتأجيل، وذلك لعموم الحديث الشهير: «المسلمون على شروطهم»، والتأجيل يحقق منفعة للمقرض، ولا يلحق بالمقرض ضرراً، وهذا قول قوي الحقيقة، وهو التأجيل في القرض، وإن كان قول الجمهور أحوط، ولذلك يسعى المقرض على أن يتهيا لسداد هذا القرض متى طلب منه، إلا أن الذي يُندب إليه المقرض أن يوسع على المقرض، والله -جل وعلا- يقول: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: 280]، أما إن كان معسراً فالواجب عليه عندئذ أن يُنظره.

لو أن المقرض هو الذي أجل، هو قال: سأدفع لك بعد شهرين، أو بعد ستة أشهر، هذا جائز؟

- ذكرنا أن هذا جائز، لكن لو طالبه به هو الآن، قال: أنا لا أقبل أن تؤجلني ستة أشهر، ولو كنت متفقاً معه على هذا، قالوا أن أصل عقد القرض لا يتأجل بالتأجيل، ولو اتفقا على ذلك، فضلاً عن أن يقول به أحدهما، فالأصل فيه الحل، لكن إذا المقرض ما طالب، فيكون عندئذ أسقط حقه في المطالبة، ومتى طالب بأداء ماله ووفاء قرضه، لزم المقرض أن يؤديه، ولو كان ذلك في اليوم نفسه، يعني لو أعطاك المال الآن، ثم ذهبت أنت وصرفت هذا المال، ثم اتصل عليك بالليل أو من الغد، وقال: أعطني المال الذي أقرضتك، **كيف؟** أنا متفق معك على أنك تمهليني حتى أقضي حاجتي في هذا المال، وأسدد ما عليّ، عندئذ يلزمك عند جمهور الفقهاء أن تؤدي.

- ولذلك من المهم على المتفقه أن يتبصر بهذا، فلا يفاجئ خاصة في البلدان التي تكون على مذهب الجمهور، وهي كثيرة، عدا المالكية، حتى لا يفاجئ بأنه يُقضى عليه بسداد الدين، وهو لا يستطيع سدادًا، فلربما حُبس استظهارًا على القول بالحبس في مثل هذه الصورة، وسيأتينا -إن شاء الله تعالى.

{قال: وَلَا يَجُوزُ شَرْطُ شَيْءٍ يَنْتَفِعُ بِهِ الْمُقْرِضُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ رَهْنًا، أَوْ كَفِيلًا}.

- قال: ولا يجوز شرط شيء لينتفع به المقرض، هذه مسألة ما يسمى بالمنفعة في القرض، والقاعدة فيها: كل قرض جرنفع فهو ربا، وإن لم يصح بهذا الحديث، إلا أن العمل عليه وآثار الصحابة متوافرة فيه، والمعنى يؤكد ويدل على ثبوته، والسبب في ذلك: أن وجود المنفعة في القرض بالنسبة للمقرض، هي في حقيقة الأمر نوع من الزيادة الربوية، فلما الشخص يُقرضك مثلاً عشرة آلاف ريال، ويقول لك: بشرط أن تعطيني سيارتك أذهب بها إلى مكة، أو بشرط أن أسكن في بيتك مدة من الزمن، أو بنحو ذلك من المنافع الحقيقية، التي يتحصل عليها المقرض، ولذلك نشير هنا إلى ضوابط الفقهاء في القرض الذي جرنفعًا، وأذكر أني عرفت لها في كلامنا عن الربا، فيا ترى هل تذكرون شيئاً منها؟ مثل ماذا؟

❖ **الشرط الأول:** أن تكون المنفعة متمحضة للمقرض، فما تكون المنفعة للطرفين في وقت واحد، فإذا كنت أنت تنتفع أيها المقرض، وأنا كذلك المقرض، فعندئذ تقابل هذا الانتفاع فتساقط، لاسيما إذا كان الانتفاع متقابلاً يعني متقاربًا، وهذا له صورة شهيرة، ضربنا لها مثال، وهي جمعية الموظفين، ومن الصور أيضًا عندهم ما يسمى بالسفجة، بأن أقترض منك في الرياض، وتطلب مني الوفاء في مكة، لأن لك في مكة هناك مصلحة معينة، أو من يستقبل هذا القرض، أو أنت تنتفع به هناك بشكل أو بآخر، فأنت انتفعت من الاستلام، استلام القرض في المدينة الأخرى، والمقرض انتفع بأخذ القرض في هذه المدينة منك، وهذه أيضًا جاءت بها بعض الآثار عن الصحابة الكرام -رضي الله تعالى عنهم-، والقاعدة فيها: أن المنفعة في هذه الحالة غير متمحضة، وبالتالي لا تعود على المقرض بالزيادة عن أصل القرض؛ لأنها تقابل منفعة أخرى عند المقرض.

❖ **الشرط الثاني:** زائدة، ومعنى زائدة، أنها لا تكون ملازمة لعقد القرض في كل حال، مثل ماذا؟ قالوا:

مثل الضمان، عقد القرض مضمون بالنسبة للمقرض، فهو مضمون للمقرض عند المقرض، أنا أخذت منك مبلغ من المال، وهذا المبلغ وضعته في بيتي، وجاء من أخذ هذا المال من البيت، من غير تعدي مني ولا تفريط، وضعته في مكان أمين، ولكني فقدت هذا المال، إذا كان قرضًا أضمنه مطلقًا، تعديت وتفرطت، أو لم أتعِد ولم أفرط، أحيانًا شخص يحترق -أسأل الله أن يحفظنا وإياكم- مثلاً بيته، أو سيارته التي فيها المال، ما له علاقة بهذا الأمر، هو لم يتسبب في ذلك، ومع ذلك القرض مضمون مطلقًا، لكن لو كانت ودیعة، هذا المال قلت لك: خذ هذا المال وضعه عندك، أمانة عندك، أنت ما تعديت ولا فرطت، جاء سارق وسرق هذا المال، بأنك لا تضمنه، وهذا فرق ما بين القرض والوديعة، ولذلك قالوا: القرض في الحقيقة المنفعة لابد أن تكون زائدة فيه، ما تكون منفعة أصلية ثابتة مع القرض على كل حال.

❖ **الشرط الثالث:** مشروطة للمقرض على المقرض، فإذا لم تكن مشروطة، فإنها كما تقدم في حديث أبي رافع: «خير الناس أحسنهم قضاء»، فلا تكون عندئذ من قبيل القرض المشتمل على زيادة ربوية.

← {قال -رحمه الله: إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ رَهْنًا، أَوْ كَفِيلًا}.

- إلا أن يشترط رهناً أو كفيلًا، فهذا وإن كان نوع من المنفعة بالنسبة للمقرض، لكن هذه المنفعة ليست زائدة، وإنما يُراد منها التوثيق، وحفظ المال، والقدرة على استيفائه، ولذلك جاز عندئذ هذا الشرط، ولو كان فيه نوع منفعة، وقد مات النبي -صلى الله عليه وسلم- ودرعه مرهونة عند يهودي، بثمان شعير اشتراه منه، وهذا الشراء كان على سبيل الدين، فهو دال كما ذكرنا على أن الرهن والتوثيق في الدين أو القرض، ليس من المنفعة الممنوعة؛ لأنه ليس إلا توثيقًا وحفظًا وعودًا على الوفاء لا زيادة عليه.

← {قال: وَلَا تُقْبَلُ هَدِيَّةُ الْمُقْرِضِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا عَادَةٌ بَهَا، قَبْلَ الْقَرْضِ}.

- نعم، ولذلك لأن الهدية نوع من الصورة، أو الذريعة، أو الحالة الربوية التي تكون مع القرض، ولذلك في حديث عبد الله بن سلام، قال لأبي بردة -رضي الله تعالى عنهما: "إنك بأرض الربا فيها فاشٍ، فإذا كان لك على رجل حق، فأهدى إليك جمل تبن، أو جمل شعير، أو جمل قتبٍ، فإنه ربا" لأنه في حقيقة الأمر، كأنك أخذت منه القرض زيادة على هذه الهدية التي أهداها لك.
- ولذلك لا تجوز الهدية من المقرض للمقرض، إذا كانت قبل الوفاء، ولم تكن جارية على عادة بينهما في التهادي قبل ذلك.
- لو كنت أنا والشيخ صهيب، بيننا تهادي، ثم اقترضت منه، لكني كنت أهديه، وكان يهديني قبل القرض، ثم آخر مرة أهديته أنا، فأهداني بعدها، مع أنه مقرض مني، أو العكس، هذا لا يؤثر؛ لجريان العادة بيننا، ولكون الهدية لم تقع بسبب القرض، وإنما بسبب العادة، بسبب العلاقة القائمة بيننا، ولذلك جاء في الحديث المروي: «إِلَّا إِنْ كَانَتْ عَادَةٌ»، أو: «إِنْ كَانَ ذَلِكَ عَادَةً بَيْنَهُمَا»، وإن لم يصح في ذلك الحديث، إلا أن المعنى دالٌّ عليه.

▶ باب أحكام الدين.

{قال -رحمه الله: باب أحكام الدين.

وَمَنْ لَزِمَهُ دَيْنٌ مُؤَجَّلٌ، لَمْ يُطَالَبْ بِهِ قَبْلَ أَجَلِهِ، وَلَمْ يُخَجَرْ عَلَيْهِ مِنْ أَجَلِهِ، وَلَمْ يَحِلَّ بِتَفْلِيسِهِ، وَلَا بِمَوْتِهِ، إِذَا وَثَّقَهُ الْوَرَثَةُ بِرَهْنٍ، أَوْ كَفِيلٍ}.

- الدين المراد به هنا ما ينشأ عن معاوضة، وهذا القرض والدين على سبيل الخصوص، وإن كان يُطلق على القرض دينًا، فالدين أعم، يشمل ما كان عن معاوضة، ويشمل ما كان عن إرفاق، ولا يُطلق على الدين الذي ينشأ عن معاوضة، لا يُطلق عليه قرض كما بيَّنا، والمراد بالدين: لزوم الحق المالي في الذمة، يعني بأن تنشغل ذمة المدين بحق مالي، بمال، سواء كان هذا المال نقد، أو بضاعة، أو غير ذلك، لدائن يطالبه به، ويستحق هذا الحق عليه.

- وهذا الدين كما ذكر المؤلف قال: وَمَنْ لَزِمَهُ دَيْنٌ مُؤَجَّلٌ، لَمْ يُطَالَبْ بِهِ قَبْلَ أَجَلِهِ، عجيب، ذكرنا أن القرض لا يتأجل بالتأجيل، وهنا نقول: وَمَنْ لَزِمَهُ دَيْنٌ مُؤَجَّلٌ، لَمْ يُطَالَبْ بِهِ قَبْلَ أَجَلِهِ، كيف؟
- هنا لأن المراد الدين الذي ينشأ عن معاوضة، وهذا الدين كما قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: 282]، وهي أصل في بيع الأجل، والنبى -صلى الله عليه وسلم- كما في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، كان يستسلف بكراً، ويرد رباعياً، وهذا أيضاً أصل في المعاوضة، وهذه المعاوضة وإن كانت هنا على سبيل القرض، لكن القصد من هذا أن نشير إلى أن الدين يلزم فيه الأجل إن تشارطوا عليه؛ لأنه شرط في البيع، وهو من الشروط الجعلية، التي هي موافقة لمقتضى العقد، إذا كان العقد عقد بيع أجل.

← {قال: وَلَمْ يُحْجَزْ عَلَيْهِ مِنْ أَجَلِهِ، وَلَمْ يَحِلَّ بِتَفْلِيسِهِ}.

- المسلمون على شروطهم كما تقدم، فإذا كان الأجل شرطاً، فيجب الالتزام به، وهل يجوز اشتراط الحلول عند الإخلال به؟ أم لا يجوز؟ هذا ما -إن شاء الله تعالى- سنبينه مع تمام مسائل هذا الباب، في الحلقة القادمة.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

